دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أدب التنمية السياسية السائدة دراسة نقدية
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	شراب، ناجي صادق شراب
المجلد/العدد:	مج 5, ع 19
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	خريف
الصفحات:	151 - 168
رقم MD:	190437
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	العلاقات السياسية، التنمية السياسية، العالم الثالث، الاستقلال السياسي، الحرب العالمية الثانية، التنمية الاقتصادية، الديمقراطية، الدول الصناعية، النظم الاقتصادية، الماركسية، الرأسمالية، الطبقات الاجتماعية، الصراعات الطبقية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/190437

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بحوث ودراسات

أدب التنمية السياسية السائدة
«دراسة نقدية»

د. ناجي صادق شراب *

مقدمـــة:

ان بروز عدد كبير من دول العالم الثالث على أثر حصولها على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما صاحب هذا الاستقلال من آثار ونتائج وضرورة عملية بناء الدولة والأمة، قد استحوذ على اهتمام الباحثين والدارسين وبصفة خاصة علماء السياسة الغربيين، فظهرت الحاجة الماسة الى وضع اطار للفهم وللتنبؤ بسياسات دول العالم الثالث. ولقد أضيفت طبيعة الحرب الباردة والتنافس بين القوتين العظمتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) أهمية ملحة في ضرورة دراسة سياسات هذه الدول. وعلى هذا الأساس استعار علماء السياسة الأميركيون أفكار النظرية الاقتصادية والاجتماعية السائدة، واستحدثوا مفهوم «التنمية الاقتصادية» «Political Development» أو «العصرنة السياسية» «Political Modernisation»، وطبقاً لهذه النظرية يلزم على دول العالم الثالث أن تقتفي مراحل النمو الاقتصادي نفسها، والاستقرار الا جتماعي والديمقراطي التي تمت بها في المجتمعات الغربية بالصورة نفسها.

* جامعة الإمارات العربية المتحدة قسم العلوم السياسية

غير أن تفشي ظاهرة الانقلابات العسكرية، وظاهرة عدم الاستقرار والفساد السياسي، أدى الى كشف النقاب عن نقائض هذه النظرية وعدم قدرتها على تفسير البيئة السياسية لدول العالم الثالث، مما أدى الى ظهور سلسلة من محاولات اعادة النظر في المضامين الفكرية لهذه النظرية، فركز أنصار تعديل نظرية العصرنة - أو ما يطلق عليهم - «Modernisation Revisionists» بالحاجة لتحليل الطريقة التي استمرت في اطارها التقاليد الاجتماعية والحداثة المحورة أو المتغيرة. وقام باحثون آخرون بوضع تصور مسبق للاستقرار الاجتماعي قبل الديمقراطية، فما تحتاجه دول العالم الثالث حكومة قوية قادرة على تحقيق أسباب الاستقرار الاجتماعي. ومن الطبيعي فان هذه التفسيرات قد انطلقت من الخلفية الرأسمالية، ولكن في الاتجاه الآخر ظهرت نظرية التبعية والتي أكدت أن دول العالم الثالث لا يمكن أن تحقق استقلالها السياسي طالما أنها تشكل جزءاً أو بنياناً في النظام الرأسمالي.

وهكذا يبدو لنا واضحاً تعدد وجهات النظر والتفسيرات التي تحاول تفسير سياسات دول العالم الثالث.

وقد تجد دراسات التنمية مبرراتها المنطقية والعلمية، فمجموعة دول العالم الثالث تشكل اليوم ما يزيد على ثلث العالم. وهذا يفسر لنا اهتمام الجامعات على اختلافها بدراسة أدب التنمية، مما يدفعنا الى القول بضرورة أن تولي جامعاتنا أهمية أكبر بدراسات التجارب والنماذج المختلفة والبحث عن اطار تحليلي ملائم لدراسة بيئة هذه البلدان.

الهدف من الدراسة:

ترمي هذه الدراسة الى القاء الضوء على طبيعة ومضمون مفهوم التنمية ودراسة نماذجها المختلفة، كذلك تسعى هذه الدراسة الى اثارة التساؤل التالي:

- هل يوجد نموذج واحد للتنمية السياسية ينبغي على الدول النامية ان تحتذي حذوه وأن تستلهمه وهي تقوم بعملية تنمية هياكلها وأبنيتها السياسية؟ أم أن التنمية ظاهرة بيئية تنبع من ظروف وخصائص كل مجتمع؟

وتسعى هذه الدراسة أيضا الى الاجابة على السؤالين التاليين:

١ - هل حقاً أن النموذج الغربي في التنمية السياسية هو الأكثر مواءمة أمام دول العالم الثالث لتحقيق أهدافها المرغوب فيها؟

٢ - وهل من الممكن تحديد مكونات وعناصر التنمية السياسية بمنأى عن الأنماط الأخرى للتنمية؟ بعبارة أخرى، هل من الممكن تحقيق التنمية السياسية دون تحقيق التنمية بمفهومها الشامل؟ أم أن العلاقة بين الأبعاد المختلفة للتنمية علاقة تكاملية وجدلية؟

بداءة ينبغي الأخذ في الاعتبار أن التنمية الشاملة ـ وكما يعرفها الدكتور علي خليفة الكواري ـ هي «عملية مجتمعية واعية ودائمة، يجب أن تكون موجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع، وذلك كله لا يتم الا ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق أجواء المشاركة ويوفر متطلباتها ويهدف الى توفير الاحتياجات الأساسية وضمانات الأمن الشامل» [١].

اذن فعملية التنمية عملية حضارية شاملة ومتداخلة ومتشابكة الأبعاد وعند طرح قضية التنمية السياسية ينطلق معظم الكتاب والباحثين في أدب التنمية الى ذكر كثير من الافتراضات والمضامين التي يستند عليها النظام السياسي الأميركي، ويربطون بينها وبين التنمية السياسية وكأنهما وجهان لعملة واحدة [٢]. ويذهبون أبعد من ذلك فيؤكدون أنه لا يكفي ـ فقط ـ أن تسير عبر مراحل التنمية التي قطعها النظام السياسي الأميركي في المائتي سنة الأخيرة نفسها، بل ان المجتمع الأميركي في الوقت الحاضر يجسد المرحلة الأخيرة للتنمية، وأنه يشكل ما أطلق عليه بارسون «Parson» العالميات التطورية «Evolutionary Universals» والتي ينبغي على المجتمعات الأخرى أن تكتسبها فعلاً [٣]. فعالم السياسة الأميركي «لوسيان باي» Lucian Pye ـ على سبيل المثال ـ يفسر مفهوم التنمية السياسية من منظور سمات وخصائص النظام السياسي الأميركي. ويماثلها بالتحديث أو العصرنة Modernisation التي تعتبر ـ وفقاً له ـ عملية تفسير اجتماعي وسياسي متأصلة في زيادة تقسيم العمل، ومن هنا فان عملية التنمية تستند على تطور المجتمع من التباين والتغاير المتماسك الى التجانس غير المتماسك. ويتوقف عدم التجانس أو الـ (Hetrogenity) على وجود عدد من المؤسسات التي تواكب تطور الجماعات المختلفة، وتساير الأفراد على مختلف المستويات. وعنده فان زيادة التخصص والتمايز الوظيفي سوف يقود الى مزيد من علمنة المجتمع. ومن طبيعة هذه التطورات أن تزيد من كفاءة النظام السياسي، ورفع قدرته الاستجابية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة، ويضيف لوسيان باي قائلاً بأنه توجد الآن معايير ومستويات عالمية للتنمية ينبغي أن تقبل بها دول العالم الثالث أو كما يقول الدول الجديدة اذا أرادت البقاء في عالم الدول الفردية [٤].

ويكرر «الموند» Almond و«كولمان» Coleman المضامين والمقولات الفكرية التي طرحها لوسيان باي، فبعد حصرهما لسمات وخصائص النظام السياسي المعاصر الحديث، يؤكد أن خصائص النظام السياسي الانجلو ـ أميركي تقترب ـ ان لم تتطابق ـ وخصائص النظام السياسي المعاصر [٥].

أما صاموئيل هنتج تون Samuel Huntington فيرادف بين التنمية والتحديث، وفي دراسة له يعبر فيها عن وجهة نظر غامضة وغير واضحة، لأنها ارتبطت من ناحية

بطريقة أحادية للتنمية، ومن ناحية أخرى، لم تأخذ في الاعتبار امكانية الانحسار الاجتماعي. فالتنمية والتدهور هما النقطتان المحوريتان للتواصل، وتقع الدول على نقاط مختلفة من هذا الخط ويمكن أن تكتسب أو تفقد الدول ـ في داخل هذا الاطار ـ قدرات جديدة، ويربط هنتج تون بين التنمية السياسية والقدرات المؤسسية للنظام لتواكب وتساير التعبئة أو الحراكية الكامنة في عملية التحديث [٦].

ويشير الى أن التنمية السياسية تمر بعدة مراحل متميزة وهذه المراحل هي: [٧]

١ ـ ترشيد السلطة وأبرز مظاهرها: استبدال السلطات المحلية بسلطة مركزية واحدة، وجود نظام قانوني يتسم بالعمومية واللاشخصية، وتوزيع الأدوار والمناصب على أساس الانجاز والكفاءة.

التخصص والتمايز الوظيفي ويقصد به تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها صياغة وتشكيل القرارات السياسية، فعلى المستوى السلطوي أو الحكومة يتم التمايز بين الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعلى المستوى اللاسلطوي أو العملية السياسية تبرز مؤسسات جديدة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح السياسية، وتتم عن طريق الاستعداد التدريجي للأفراد والجماعات المختلفة وانغماسهم في الحياة السياسية.

وقد أشار «هنتج تون» أن أوروبا سادتها المرحلة الأولى في القرن الرابع عشر حيث تم خلالها استبدال السلطات التقليدية بسلطة يحددها دستور أو قانون أساسي، وبدت ملامح المرحلة الثانية مع نهاية القرن السابع عشر وطوال القرن الثامن عشر حيث ظهرت أجهزة ومؤسسات حكومية أكثر تخصصاً وتمايزاً وظيفياً، أما المرحلة الأخيرة التي بدأت مع القرن التاسع عشر وظهرت أولاً في الولايات المتحدة من خلال التوسع في حق الاقتراع دون تحقيق تحديث الأبنية والهياكل السياسية، على خلاف الوضع في أوروبا حيث بدأت أولاً غملية تحديث المؤسسات السياسية ثم التوسع في حق الاقتراع وزيادة نطاق ودرجة المشاركة السياسية، أما «ايزنستادت» Eisenstadt فربط بين التنمية السياسية وقدرة النظام السياسي على السيطرة وتنسيق العمليات المختلفة لعملية التغير في المجتمع الناجمة عن التغيرات الهيكلية والديموغرافية والاجتماعية [٨].

اذن، تتضمن التنمية السياسية عدة أنماط من السلوك ممكن التنبؤ بها تساير نمو حركية عملية التحديث، وتجدر الاشارة الى أن هذه الأنماط السلوكية متماثلة لتلك الأنماط السائدة في المجتمع الأميركي. ولزيادة قدرة أداء النظام السياسي، فهذا يتطلب ايجاد أبنية ادارية حديثة على غرار النظام السياسي. وهذا يتطلب ـ بدوره ـ أن تتخلى دول العالم الثالث عن مؤسساتها التقليدية، وقيمها ومعتقداتها الخاصة بها، وأن تهيء نفسها ومجتمعاتها لتذوب في بوتقة النمط الأميركي.

هذا وقد ساهمت الدراسات الاقتصادية حين قدمت مدخلين لاحداث التنمية

الاقتصادية الأول فكرة الدفعة القوية، وعالجها «روستو» في اطار معالجته لمراحل النمو الاقتصادي. وحدد هذه المراحل على النحو التالي: [٩]

١ ـ **المرحلة التقليدية**: وتتسم بانخفاض دخل الفرد وسيادة الطابع الزراعي على الحياة الاقتصادية، وانتشار القيم الجامدة مثل القدرية والاتكالية.

٢ ـ **مرحلة التهيؤ للانطلاق**: وهي المرحلة التي يستعد المجتمع فيها للخروج من المرحلة الأولى وهي مرحلة المجتمع التقليدي.

وتميزت هذه المرحلة في المجتمعات الغربية بتوفير الامكانيات التجارية والاستقرار النسبي في الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية، وانتشار التعليم وظهور شريحة رجال الأعمال المنظمين التي تتسم بروح المغامرة.

٣ ـ **مرحلة الانطلاق**: ويتركز الاهتمام فيها على بناء بنية المجتمع وتتسم بارتفاع الاستثمار الانتاجي من ٥٪ أو أقل الى أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي، وبتنمية قطاع صناعي أساسي، والظهور السريع لاطار سياسي واجتماعي ومؤسسي.

٤ ـ **مرحلة الاتجاه نحو النضج**.

٥ ـ **وأخيراً مرحلة الاستهلاك الوفير**.

نخلص الى القول بصفة عامة ان أدب التنمية يولي أهمية كبيرة لعملية التغير السريع التي تحدث في بعض الدول. ويلقي الضوء على ملامح معينة مشتركة بين كل المجتمعات الجديدة: التحرك نحو الوحدات الأكبر، استخدام وتطبيق التكنولوجيا المعاصرة، زيادة درجة التحضر، الحاجة المتزايدة لايجاد مؤسسات وأبنية جديدة قادرة على الاستجابة والتكيف مع المتغيرات البيئية المستجدة، ومواجهة المطالب المتنامية، والحاجة الى تضييق الفجوة التي تفصل بين الحاكمين والمحكومين، والعمل على زيادة فرص التعليم ومجالات الاختيار الفردي [١٠]. ومن الملاحظ أن وجهة النظر هذه ترى التنمية السياسية من منظور «الدمقراطة» المتزايدة للأبنية السياسية فقط، ويتجاهل أنصار هذا الاتجاه ان الاستراتيجية المرغوب فيها لتحقيق الأهداف تعتمد على توقعات الأفراد، وكذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ذلك أنه توجد دائماً خلفية أو بيئة تعمل ضمنها عملية التنمية، وخلفية اجتماغية واقتصادية وتاريخية تحدث ضمنها التنمية في معظم دول العالم الثالث. فكما هو معلوم فان دول أوروبا الغربية استغرقت قرنين من الزمان لتحقق نموها الاقتصادي وتطورها السياسي، أما دول العالم الثالث فقد وصلت متأخرة ـ على الأقل ـ في مفاهيم النمو الصناعي.

وهكذا تجد دول العالم الثالث نفسها في موقف غير قادرة أو غير راغبة فيه للانتظار لقرون أخرى لتحقيق مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الغربية، فما أنجزته الأخيرة في عدة قرون، تسعى الدول الأولى لتحقيقه والوصول اليه في فترة

وجيزة، بخاصة اذا أرادوا تحقيق مستوى دولي متكافىء بقصد ضمان بقائهم كدول فردية مستقلة. الا أن الموقف يبدو أكثر تعقيداً وصعوبة نظراً لتشابك المتغيرات وتعقيداتها في الدول المعنية، ففي النموذج الغربي سويت مسائل كثيرة مثل المشاركة السياسية والهوية والشرعية قبل أن تثار مسألة التوزيع المتساوي للثروة. أما في الدول النامية فكل هذه المسائل قد برزت بشكل تلقائي وبطريقة تجعل الموقف مختلفاً تماماً عن مثيله في الغرب. ويمكن أن تصور مراحل التطور السياسي في الدول النامية في الأشكال التالية:

(١)	(٢)	(٣)
مرحلة ما قبل بناء الدولة	مرحلة بناء الدولة	مرحلة بناء الأمة

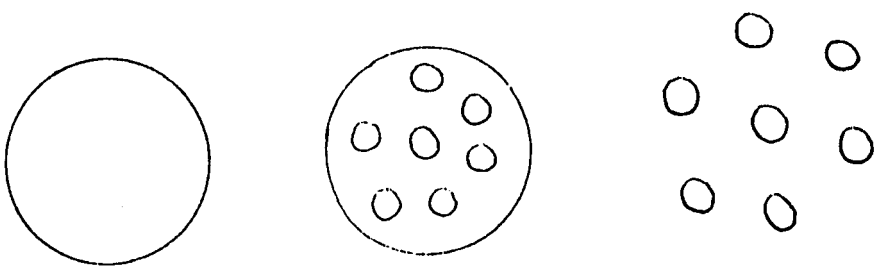

ففي النموذج الأول الولاءات متغيرة ومحصورة في اطار جماعات محدودة سواء كانت قبلية أو عشائرية، أما في النموذج الثاني وهو بداية الاستقلال وفيه قامت دول العالم الثالث ببناء المؤسسات السياسية وايجاد سلطة مركزية. لكن في اطار هذه البنية السياسية ما زالت الولاءات الطبقية قائمة، ولذلك فان وظيفة الدول صهرت هذه الخلافات والولاءات في اطار بوتقة واحدة، ويتوقف نجاح هذه العملية على قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمتطلبات عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي وقدرة النظام السياسي في أن يصبح جزءاً من السلوك السياسي للمواطن، وهذا من شأنه أن يمهد للوصول الى المرحلة الثالثة وهي مرحلة بناء الأمة والاحساس بالهوية والانتماء الواحد أو ما يسمى We-feeling وهي المرحلة التي ظهرت في المجتمعات الغربية قبل المرحلة الثانية.

وهكذا يبدو أن بيئة التنمية في دول العالم الثالث تختلف عن مثيلتها في المجتمعات الغربية، فبيئة التغير والابداع كما يطلق عليها Rudolpha للقرن العشرين تختلف عن بيئة القرن الثامن عشر، وما يمكن ان يعتبر ـ في اطار ما ـ ذروة، يمكن أن يشكل في سياق آخر مشكلة [١١]. وعليه فان بعض الهياكل والأبنية السائدة في الغرب قد تكون غير ذي جدوى أو غير وظيفية لأداء أهداف النظام السياسي في الدول الأخرى، فما

يلائم بيئة ما قد لا يصلح للتطبيق في بيئة أخرى . وقد يذهب البعض الى القول الى أن شكلاً ما من الحكم السلطوي قد يكون أكثر فعالية في انجاز وأداء الأهداف القومية المأمولة .

وصفوة القول، يحتم تباين العوامل الاقتصادية والاجتماعية انتهاج استراتيجيات مختلفة لتحقيق عملية التنمية، والاستراتيجية الملائمة هي التي تأخذ في الاعتبار العناصر والظروف الخاصة ببيئتها، ويقصد بذلك العناصر التي تميزها عن غيرها وتحدد هويتها الذاتية وكذا امكانياتها . وهذا أمر حتمي اذ ليس هناك ما يضمن أن نجاح استراتيجية ما في دولة ما حري بأن تنجح في دولة أخرى فالمقولة التي تؤكد وجود قيم وأنماط عالمية مستقلة نسبياً تنبع من فهم وتصور خاطىء لطبيعة المجتمعات المتباينة . فالتأكيد على وجود استراتيجيات للتنمية عالمية أو عامة، قد يسبب آثاراً سلبية وأضراراً سيئة للدول النامية، لسبب بسيط، أنها قد تؤدي الى خلق أوهام وتصورات خاطئة لدى سكان هذه الدول تبعدهم عن خصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بمجتمعاتهم . وهذا لا يعني بالضرورة أن النماذج والاستراتيجيات الأخرى غير ملائمة دائماً، فلا يمكن أن تنفصل عملية التنمية عن اهتمامات ومصالح الأفراد المستهدفين، ولا الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي في اطارها تتحقق هذه المصالح . وعموماً لا يوجد معيار مطلق للحكم على فعالية أو كفاءة نموذج معين، بل يمكن أن يتم ذلك في سياق كل مجتمع وإطاره الاجتماعي والقانوني والاقتصادي .

يؤخذ على أدب التنمية السياسية السائد أنه لم يأخذ في الاعتبار حقيقة أن الحياة كل متكامل، لا يمكن تجزئتها الى شرائح وأقسام . فتنمية المجتمع تعني تنميته كوحدة واحدة متكاملة . والكل ليس شيئاً واحداً، ولكنه يتكون من كليات مختلفة من الاقتصاد والثقافة والسياسة والقانون . والعلاقة بين هذه الكليات لا تعدو أن تكون متراكزة . ومن هنا فان نظرية مناسبة وملائمة للتنمية السياسية ينبغي أن تنطلق من حقيقة الارتباط والتداخل بين هذه الكليات في اطار الوجود الاجتماعي الكلي، ورغم منطقية ما يقوله «باي» عن الأبعاد المتعددة لعملية التنمية [١٢] . وما يؤكده اردال من أن التنمية هي عملية حركية نحو الأعلى، وأنها عملية معقدة، لا يشكل النمو الاقتصادي في اطارها ـ الا بعداً واحداً لأبعاد متعددة [١٣]، الا أنهما ـ مع ذلك ـ يتجاهلان خصوصية مجتمعات الدول النامية، ويفترضان أن التحسن في مظاهر وجوانب الحياة مرهون باتباع نمط القيم المتضمنة في أدبيات التنمية الحالية، ويربطان بين المنهج الاقتصادي والمنهج الاجتماعي، ولكن دونما بذل جهد لمناقشة مصداقية الافتراض الذي يكمن خلف معايير التقييم التي استخدمت في مثل هذا الترابط، ويظهر باي من ناحية غير مدرك أو مكترث على الاطلاق بالمشكلة، فهو ينظر الى التنمية من منظور أنها مصطلح «قيمي

محـايـد » «A value neutral term» ، علمـاً أنهـا في الواقـع غـائـي Teleogical بـالمعنـى الأرسطي، إذ إن استخدام المفهوم يتضمن أن التقييم القيمي يعني التطور والنمو وصولاً للأهداف أو المواقف المرغوب فيها [١٤].

أما عن الفكرة الأساسية التي أكدها A. Bendavid and I. Bendavid وهي أن المجتم يتحرك من وضع اقتصادي واجتماعي متخلف الى وضع اقتصادي واجتماعي آخر « أكثر تقدماً ومرغوباً فيه نتيجة لاكتساب وتعلم المهارات المناسبة [١٥]. ومن المشكوك فيه ما اذا نجحت المجتمعات الغربية والولايات المتحدة بصفة خاصة في بناء مجتمع يمكن للانسان في اطاره أن يكون قادراً على الاستفادة والاستمتاع بقدراته. فأدب التنمية والتحديث في الغرب أخذا بالمعيار الاقتصادي على أنه المعيار النهائي. وهنا يتبادر تساؤل مهم هو هل الانسان سعيد في المجتمعات التكنولوجية والادارية في الغرب؟ وهل انسان هذه المجتمعات لم يعد يشعر بالاغتراب؟ بالاختيار الحقيقي ينبغي أن يكون في صورة دعم سعادة ورفاهية الانسان بزيادة قدراته للاستمتاع بالعالم الذي يعيش في اطاره [١٦]. فالى جانب المؤشرات الكمية للتنمية والحداثة، لا بد من وجود مؤشرات جديدة تستند على سعادة وبؤس الانسان، وهو ما أطلق عليه «ليواورليانز » of Misery Index A degree ، ورغم أن أوليانز يبالغ في تصويره وتبسيطه لبيئة التنمية المعقدة، الا أنه محق في التركيز على حقيقة أنه ينبغي تجاوز المعيار التقليدي لقياس التنمية، والأخذ في الاعتبار الأبعاد المتعددة للحياة. واذا نظرنا الى المجتمعات الغربية من هذا المنظور فان الموقف فيها قد لا يتسم بالسعادة كما يعتقد. فتحت تأثير التقدم التكنولوجي وتطور المجتمع القائم على الاستهلاك. فان الانسان في هذه المجتمعات مقيد بالآلة الهيراركية والتسلطية المتحكمة في المجتمع الرأسمالي. فالانسان لم يعد هو السيد المتحكم بل هو أسير للقوى التكنولوجية والتي بمقدوره أن يطورها وينشئها. ولكن من الصعوبة بمكان أن يسيطر عليها [١٧].

هذا وقد كان لاندلاع الحربين العالميتين، واستشراء مظاهر الكساد الاقتصادي فضلاً عن المفارقات الرفاهية، كل هذه الظروف والعوامل كان من شأنها ان تدحض وتؤكد ان انموذج القرن التاسع عشر كاطار للتنمية لم يعد يواكب تعقيدات الحياة في القرن العشرين، ولا مبرر هنا بألا يكون هناك تقدم مادي ـ فهذا أمر لا مندوحه عنه ـ أو لا يكون هناك اطار مؤسسي يواكب ويستوعب المطالب المتزايدة والمتنامية ويفي بالاحتياجات الانسانية، ولا خلاف ـ كذلك ـ في أنه لا يمكننا حل مشاكل الفقر والبؤس والتخلف التي تعاني منها البلدان النامية بدون الأساليب التكنولوجية المتطورة. فينبغي التغلب أولاً على مملكة الحاجة «Kingdom of Necessity». ومن هنا فان التقدم التكنولوجي يعتبر شرطاً أساسياً، فاذا ما فشلت دول العالم الثالث في ادراك أهمية التقدم التكنولوجي ودوره في تحقيق الرفاهية الانساني، فقد تنزلق هذه الدول ـ ثانية ـ

الى ظروف أكثر تخلفاً وكأداة للتنمية ستبقى التكنولوجيا ضرورة للتنمية الذاتية وينبغي أن تساهم المؤسسات في تنمية روح المساواة عند الانسان ـ وليس فقط ـ تلبية تطلعاته المادية .

خلاصة القول ان نموذج القرن التاسع عشر للتنمية لا يشكل اطاراً كما أنه لا يشكل استراتيجية مناسبة وملائمة لظروف دول العالم الثالث . واذا أرادت هذه الدول أن تسلك طريق التنمية الصحيحة عليها أن تنظر للموضوع من منظور ،الاستراتيجيات والنماذج البديلة للتنمية والتي تستند على الفهم العميق لخصوصية مواقفها التاريخية ، ومن شأن هذه الرؤية أن تقود الى التركيز ليس فقط على معيار التاريخ القومي الاجمالي ، ولكن أيضاً على النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتصنيع . ويؤكد عدد من الاقتصاديين أنه لا يمكن للدول النامية أن تأخذ باستراتيجيات التنمية من المنظور الغربي ، لأنه لن يكون بمقدورها تقليل الفجوة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة ويعزى ذلك الى جملة من المشاكل أبرزها المشاكل السكانية ، وضآلة الموارد ، مما يترتب عليه نتيجة هامة وهي أنه لا بديل أمام هذه الدول الا وضع استراتيجيات للتنمية الشاملة في ضوء امكانياتها وقدراتها .

تفريعاً على ما تقدم يمكن القول بداءة ان وجهة النظر السائدة عن التنمية السياسية قد صيغت وقولبت دون اعطاء اهتمام كاف بخصوصية مجتمعات وبيئات دول العالم الثالث . ولذا فعند تحديد مفهوم التنمية لا بد من الأخذ في الاعتبار بالعناصر التالية :

١ ـ ان مدرك التنمية في الأساس فكرة اقتصادية تضمن مبدأ العدالة والمساواة الانتاجية . ولذلك ينبغي أن يرتبط المفهوم بمشاكل التخلف والتبعية الاقتصادية . ولذا فان تقييم أداء النظام السياسي يجب ألا يتم فقط من منظور الاطار المؤسسي ولكن أيضاً على أساس قدرته الفعلية في ترجمة مثالياته وأهدافه الى واقع ملموس .

٢ ـ ان التنمية السياسية ليست بيئة منعزلة ، بل هي مرتبطة بالظروف البيئية الأخرى . وتربطها بها علاقات تساندها وتؤثر فيها تأثيراً مباشراً ومتبادلاً .

٣ ـ تشمل عملية التنمية السياسية عدة عناصر هي :

أ ـ اتجاه عام نحو المساواة تسمح بالمساواة في فرصة المشاركة في السياسة والمنافسة للمناصب الحكومية .

ب ـ قدرة النظام على تشكيل السياسات وتنفيذها .

جـ ـ التخصص والتمايز للوظائف السياسية على ألا يكون ذلك على حساب التكامل بينها .

د ـ علمنة العملية السياسية بمعنى فصل السياسة عن الأهداف والتأثير الديني .

هذه التغيرات تفسح المجال لما يسمى «بالمشاكل الانمائية»، فعلى سبيل المثال ايجاد اتجاه عام نحو المساواة في دولة تحكم حكماً ملكياً استناداً الى الحق الالهي يمكن أن تقود الى مشكلة سلطة الحكومة وسوف تنعكس بشكل أو بآخر على مشكلة الهوية القومية. وقد عولجت هذه المشاكل أو ما يسمى بأزمات التنمية السياسية من قبل الباحثين وأدب التنمية [١٨]. فمشكلة الشرعية يعبر عنها البعض بمشكلة بناء الدولة، أما أزمة الهوية فيعبر عنها آخرون بمشكلة بناء الأمة واذا أضفنا الى هذه الأزمات مشاكل المشاركة والتوزيع (كيفية توزيع المنافع السياسية وغير السياسية)، والتغلغل (الادارة الفعالة)، والتكامل (وظائف حكومية متخصصة)، نكون قد أشرنا الى معظم أزمات التنمية. وكون هذه الأزمات تصاحب التحديث السياسي، فان التنمية السياسية يمكن أن ينظر اليها هنا على أنها قدرة النظام السياسي على حل هذه المشاكل ولذا فان الكفاءة أو القدرة على حل المشاكل الانمائية يعتبر معياراً أساسياً للتنمية السياسية. وعموماً ينظر الى التنمية السياسية من منظور أضيق على أنها «التخصص والتمايز المتزايد للأبنية السياسية والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية».

تعكس ايديولوجية التنمية الصحيحة ـ كما سبق الاشارة ـ الاطار البيئي الذي تتفاعل فيه. ومن هنا فان استعراض نماذج التنمية في الشرق أو في الغرب لا يعني المقارنة بينها من ناحية، أو تأكيد أفضلية احداهما على الأخرى من ناحية ثانية، بل لتأكيد حقيقة جوهرية وهي أن هذه النماذج تعبر عن الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات.

أولاً: النموذج الغربي [١٩]

التحديد الأول للتنمية السياسية يتضمن التوسع في مركزية السلطة الحكومية، التمايز والتخصص الوظيفي، التماثل مع النظام السياسي. وزيادة انغماس الأفراد في السياسة. وبتحديد أكثر دقة فإن عناصر عملية التنمية السياسية في هذا النموذج تتمثل في: مشاكل بناء الدولة، وبناء الأمة، والمشاركة السياسية [٢٠].

وتعبر عن هذا النموذج مجموعة الأمم والدول التي تمكنت في عملية التحول والانتقال من المجتمع الاقطاعي الى وضع يسيطر فيه رأس المال الخاص على أدوات ووسائل الانتاج. وتاريخياً يرتبط بالأنظمة السياسية التي نشأت وتطورت في أوروبا الغربية. وتؤكد مجموعة هذه الدول على أهمية التصنيع، وكذلك أهمية الاستفادة من التطور التكنولوجي بهدف تحقيق دولة الرفاهية.

ولعل أبرز ملامح وسمات النموذج الغربي في التنمية السياسية هي على النحو التالي:

١ ـ السلطة الحكومية: ان التنمية الحقيقية التي ظهرت في العالم الغربي كانت أساساً في الامبراطورية الرومانية التي تميزت بتطبيق نظام قانوني موحد. فالسلطة السياسية تمركزت في يد الامبراطور. وهي أصلاً ممنوحة له من الشعب الروماني. ولم توجد أية مؤسسات أو منظمات بين الامبراطور والشعب. وتعرض هذا النظام للانهيار على أثر هجمات البربر، وبعد فترة من الفوضى والاضطراب بدأت تظهر المجتمعات الزراعية والتي سعت الى أساليب الحكومة بحثاً عن الدفاع والاستقرار في عالم مضطرب. ويبدو أنه في ظل هذا النظام ربط الأفراد أنفسهم كتابعين. وكان على الفرد مقابل الحماية التي احتاجها أن يقدم خدمة حتى الى حد التنازل عن ملكيته للأرض. وبموجب هذه العلاقة، أفسح المجال أمام ظهور النظام الاقطاعي.

ويقوم هذا الاعتراف بالحقوق والعادات والقوانين من وجهة النظر القائلة: ان القانون ينبع ويستمد أصوله من الشعب. وهكذا فان الحاكم يملك حق ممارسة الحكم في اطار هذا القانون، وان احترام القانون شرط أساسي لوجود كل الأفراد مهما اختلفت مكانتهم. وشكل هذا النظام في أفضل صورة أساساً للتعاون المتبادل تضمن تقسيماً أساسياً للعمل وتطورت مؤسسة الملكية ليعبر منها بالعلاقة بين الفرد والفرد وليس الحاكم والفرد.

وفي أسوأ صورة يعتبره هذا النظام تجسيداً لعلاقة استغلال الفلاحين من قبل سادتهم الاقطاعيين، ولم يستمر النظام الاقطاعي طويلاً، وتعرض للانهيار لأسباب اقتصادية واجتماعية وعسكرية ودينية. وبدأت تبرز أسماء مؤسسي الدول الأوروبية الحديثة مثل روتشليو، وجوستاف أودلفوس وبيتر الأول.

وبدأت المرحلة التالية في نمو السلطة الحكومية ابتداء من القرن التاسع عشر، وذلك على أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي، وظهور شرائح اجتماعية جديدة كانت متحمسة لتأكيد سيطرة الدولة. وكان لا بد من حماية المجتمع من آثار الثورة الصناعية، كل ذلك أدى الى زيادة تدخل الحكومة. فضلاً عن الدور المساعد للتطور التكنولوجي والعلمي الذي ساهم في زيادة هذه السيطرة، وجعلها أكثر سهولة ويسراً. كما أسهم التقدم في طرق المواصلات في رفع كفاءة وأداء الحكومة، وأصبحت الحكومة أكثر خبرة، وزادت درجة التخصص داخل مجالات الحكومة المختلفة ليتلاءم ذلك مع زيادة درجة التخصص بشكل عام في المجتمع. وكان لا بد من التكامل الوظيفي بين الأجهزة المختلفة.

٢ ـ الهوية القومية: وكان على السلطة المركزية للدولة أن تحصل على التأييد الشعبي. وتدعم فكرة الولاء القومي، وتقوية الشعور القومي الذي تعود أصوله الى أواخر العصور الوسطى في أعقاب الحروب بين انجلترا وفرنسا. الى جانب عامل

الحدود الجغرافية والاحساس بالتاريخ. ولعبت اللغة دوراً هاماً - وان وجدت حالات سادها التعدد اللغوي.

وعموماً، فان الاحساس المشترك بالهوية والانتماء الواحد رفع الى الارتباط والاتصال بين الأفراد وزيادة درجة التفاعل بينهم بسبب تحسن وسائل الاتصال.

وصفوة القول ان تنامي الاحساس بالهوية القومية يعزى في أوروبا الى عوامل متعددة من أهمها: تحسن طرق المواصلات، المشاركة في الميراث التاريخي، والملامح الجغرافية، أما في حالة بلدان العالم الثالث ينبغي أن نأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل: الوحدة العرقية، اللغة، والعداء المشترك للسلطة الاستعمارية. ولا شك فان الأسلوب الذي في اطاره تنمو الأحاسيس القومية سوف يؤثر على نمط وشكل النظام السياسي القومي.

٣ - المشاركة السياسية: تقترن المطالبة بالمشاركة السياسية بالمطالبة بالمساواة التي تعتبر أحد المعايير الأساسية للدولة القومية الحديثة. وانتشرت المشاركة السياسية في أوروبا في القرن التاسع عشر. ويعزى ذلك الى ظهور الأحزاب السياسية. ورغم المعوقات التي تحول دون المشاركة الحقيقية مثل عدم المساواة الطبقية والاجتماعية، وتفاوت توزيع مصادر القوة السياسية، فان فرصة المشاركة السياسية كانت في الغرب أكثر مما سبق، هذا وان ظهور الاتحادات والمنظمات القوية، فرض على الحكومة أن تأخذ في الاعتبار مطالب هذه المنظمات. ويجادل البعض أحياناً أنه كلما زادت درجة المشاركة السياسية، كلما تقيدت سلطة الحكومة، وقلت فعاليتها وكفاءتها. فأولئك الذين يشاركون يرغبون في ممارسة سيطرة أكبر على تصرفات الحكومة. هذا وان الافتراض الذي يؤكد ان الحكومة تحصل على مزيد من السلطة والقوة حيث يشارك الأفراد أكثر في النظام السياسي. يتوقف على افتراض أن المشاركة تساوي أو تعني مزيداً من التأييد. وفي الواقع فان الدول الغربية استطاعت أن تصل الى حل وسط بين نمو السلطة الحكومية والمشاركة المتزايدة. فالسلطة تمنح للحكومة شريطة الاعتراف بحقوق الأفراد والجماعات المؤكدة في القانون والاتفاقات وممارسة المؤسسات السياسية.

ثانياً: النموذج الماركسي [٢١]

الماركسية هي نتاج الغرب الصناعي والتي تؤكد أن أي نظام اجتماعي يظهر من، ومعارض لنظام اجتماعي سابق، فالرأسمالية تتولد من النظام الاقطاعي، والتي من أفولها تتولد الاشتراكية. ففي الحالة الأولى أداة التغيير هي الطبقة البرجوازية. أما في الحالة الثانية فأداة التغيير هي الطبقة العاملة وهذا النموذج لا يتحقق بدون الصراع

بين الطبقات. وحيث تزداد الطبقة البرجوازية مدركة قوتها الاقتصادية. فسوف تنقلب على الطبقة الارستقراطية، والتي بدورها ستتعرض لنفس المصير بمرور الوقت من قبل الطبقة العاملة، هذه الطبقة هي نتاج الرأسمالية.

العنصر الهام في هذا النمط للتنمية هي الطبقة البرجوازية، والصعوبة الرئيسية التي تعترض تطبيق هذا النمط لفهم التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث تكمن في الغياب الحقيقي للطبقة المتوسطة، والحجم الصغير للطبقة العاملة.

وفي الواقع لم تكن هذه العناصر قوية في روسيا في وقت الثورة البلشفية وهذا لم يمنع جماعة المنشفيك من أن تعزز وتنمي الطبقة المتوسطة اعتقاداً منها أن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق الاشتراكية، وتحت تأثير المبادىء اللينية تم التركيز على تحالف العمال والفلاحين. هذا وقد أولى لينين اهتماماً بطبقة المثقفين أو ما يسمى «الانتلجنسيا» وكان أكثر ادراكاً لدورهم من طبقة الفلاحين. ونظراً لضعف الطبقة العاملة، فان الطبقة المثقفة تمارس دور القيادة نيابة عنها. وأداتهم هنا هي الحزب الشيوعي، فمن خلاله تم التأكيد على المصالح الحقيقية للطبقة العاملة.

ولقد وجه لينين انتباهه الى المجتمعات الاستعمارية الغربية، وكرس جل اهتمامه لدراسة الظاهرة الاستعمارية وفسرها على أنها تطور لاحق للرأسمالية.

وقد اتبع الاتحاد السوفياتي ازاء دول العالم الثالث سياسة البحث عن أصدقاء لاحتواء آثار الحرب الباردة. وزاد من تعقيد الموقف الخلاف بين الاتحاد السوفياتي والصين وما كان لذلك من آثار أثرت على الأحزاب الشيوعية في كثير من دول العالم الثالث، والتي عانت حالة من الفوضى والاضطراب. ويعني هذا الخلاف من منظور أدب التنمية السياسية أن هناك نظريتين للتنمية السياسية لدول العالم الثالث:

وبداءة يجب الاشارة أن الماركسية تقوم على أساس أن:

١ ـ الهيكل الطبقي الاجتماعي ينجم عن توزيع القوى الاقتصادية.

٢ ـ لا يمكن أن تظهر الاشتراكية حتى توجد الطبقة العاملة.

٣ ـ ونتيجة لذلك لا يمكن أن تعزى الاشتراكية الى الطبقة العاملة، ولكنها نتاج الصراع مع الطبقة المتوسطة.

وأدخل لينين تعديلاً على هذا الرأي، حيث رأى الحاجة لحزب شيوعي يمثل المصالح الحقيقية للطبقة العاملة. ومنذ أن طرحت الماركسية اللينينية مفهوم الصراع الطبقي كأساس لتحقيق الاشتراكية، فالسياسة السوفياتية كان عليها في أول الأمر أن تستأصل أو على الأقل أن تصفي خصوم ـ أو الخصوم المحتملين ـ للطبقة العاملة. وقد تم هذا في عهد ستالين. وكان هذا نموذج أو نمط الثورة اللاحقة للتنمية السياسية.

أما عند «ماو» فأسلوب التنمية السياسية مختلف، فأهمية دور الحزب قائمة، الا أن هذا الدور ليس مرتبطاً بالطبقة العمالية الصناعية، أو حتى طبقة الفلاحين التي أقام

عليها ماو قوته. فكل الطبقات باستثناء الطبقة البرجوازية الكبيرة مدعوة للقيام بهذا الدور.

ورغم الاختلافات بين المنهجين الا أن هناك نقاطاً مشتركة كثيرة، منها أن الطريق الى تحقيق التنمية السياسية في دول العالم الثالث يتم عبر اقامة ديمقراطية شعبية تستند على سيطرة الفلاحين والبروليتاريا الصناعية من خلال السيطرة على وسائل الانتاج.

الخلاصـــة:

من كل ما سبق نخلص الى تأكيد حقيقة أن نظرية ما لتفسير ظاهرة التخلف واستراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية ينبغي أن تنطلق من الظروف البيئية لأي مجتمع. وفي حالة دول العالم الثالث، فان ظروف تطورها وخصائص بيئاتها تفرض على الدارسين والباحثين ضرورة التعمق في تحليل وبحث الظواهر المتعلقة بهذه البيئات، مع ضرورة الاشارة الى وضع هذه الظواهر في اطار البيئة التي توجد فيها، فهناك ظواهر مثل: عدم الاستقرار السياسي، وظاهرة التغير السياسي، والأزمات المختلفة التي تنجم عن عملية التطور والتحديث التي انتهجتها هذه الدول. ولذلك لا بد من البحث عن أطر نظرية ملائمة لدراسة هذه المشاكل أو الأزمات وغيرها، دونما اغفال التجارب أو نماذج التنمية في المجتمعات الأخرى.

فكما هو معلوم تتعدد النظريات التي تطرح لتفسير هذه الظاهرة، فهناك نظرية العصرنة التي تنطلق من افتراضات نظرية تصلح لدراسة المجتمعات الرأسمالية، ونظرية التبعية والتي قد تكون أقرب النظريات لتفسير الأوضاع السياسية التي تميز دول العالم الثالث [٢٢]. وتتعدد الاستراتيجيات التي تطرح لتحقيق التنمية في دول العالم الثالث، ولعل أهم الأطروحات المطروحة، استراتيجية الاعتماد على الذات أو ما يسمى بالتنمية المتحمورة حول الذات [٢٣]. فالطريق للتنمية في بلاد العالم الثالث تكمن في اتباع استراتيجية التنمية الموجهة داخلياً والمعتمدة على الذات، وتعتبر هذه عملاً مترابطاً وليست مجرد مشروعات أو اجراءات منفصلة غير مترابطة. وأساس هذه الاستراتيجية هو ضرورة توجيه النشاط الاقتصادي للوفاء بالمطالب والاحتياجات المادية والمعنوية للجماهير، وتتحدد هذه الحاجات الأساسية ذاتها بواسطة الجماهير، هذا وان مساهمة ومشاركة الجماهير في الاختيار من شأنه أن يشبع حاجة معنوية للجماهير وهي الحاجة لحرية الاختيار. ويضيف أنصار هذا الاتجاه ان السيطرة على أدوات الانتاج ضرورية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وأن استراتيجية الاعتماد على الذات أو التنمية المتمحورة حول الذات ليست بالضرورة استراتيجية مواجهة مع الدول الرأسمالية المتقدمة. وأن

تحقيق هذا التوجه في التنمية ينطلق من حدوث تغييرات في كل دولة على حدة، ولا يعني هذا أن نقلل من أهميته بين دول العالم الثالث وضرورة القيام بأعمال مشتركة تهدف الى التطوير المشترك لهذه الدول.

وعلى الجانب الآخر يرى الدكتور سمير أمين [٢٤] أنه لما كانت التنمية المتمحورة حول الذات وهي شرط القدرة على مواجهة المطالب المادية لغالبية الأمة مستحيلة في أطراف النظام وجب اعتبار تنمية أخرى خارج اطار النظام والشروط التي تفرضها وهذا هو المقصود بتعبير «فك الارتباط». ويقصد بذلك تحقيق تنمية مستقلة عن طريق زيادة التعاون بين دول الجنوب وفض أي ارتباط مع المجتمعات الرأسمالية لتخلص الآثار السلبية لتقسيم العمل الدولي.

ونخلص من كل ما سبق الى أن التنمية السياسية تتركز على مجموعة من المبادىء، ويمكن حصرها فيما يلي [٢٥]:

١ ـ ضرورة النظر الى التنمية على أنها ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع الجوانب من ثقافية واقتصادية واجتماعية وعلمية وتقنية وسياسية. وأن التنمية السياسية ليست الا بعداً من أبعادها تربطها بها علاقة تفاعلية وتبادلية. وعلاقة تأثير وتأثر.

٢ ـ ينبغي أن تنطلق وتنبع التنمية السياسية من داخل البيئات ـ التي تنشأ في اطارها ـ بمعنى أن تعبر عن التقاليد الميراثية والعادات والقيم، كما تعكس واقع وظروف كل مجتمع، وتحترم ذاتيته الثقافية وتسعى الى ترسيخها وتثبيتها.

٣ ـ ان تتضمن التنمية السياسية المشاركة الشعبية التي تشمل جميع صور العلاقة بين السلطة والمجتمع. ولذا فانها شرط أساسي لتحقيق الدينامية والاستقرار والتوافق والتلاحم بين أجزاء المجتمع السياسي.

٤ ـ ضرورة توافر الظروف البيئية التي تتيح ممارسة الحرية في اطارها الملتزم، لأنه بدون توافر روح الحرية لا يتأتى الابداع والابتكار والتجديد.

٥ ـ أهمية الربط بين الفكر السياسي وبين الواقع العملي. فلا يستقيم أن يعيش المفكر في أبراج عاجية بعيدة عن الممارسة العملية. فلا بد من عملية التلاحم بين الفكر والحركة، وهذا من شأنه أن يجعل الفكر أكثر التصاقاً وارتباطاً وتعبيراً عن الواقع البيئي الذي يجسده في مفاهيم وأفكار ونظريات، وهذا قد يفسر لنا مظاهر التأزم الفكري وعدم قدرتها على التعبير عن واقع مجتمعاتها، فهي قد تتحدث بلغة متناقضة.

٦ ـ اعتبار الانسان محور العملية التنموية ومركز اهتمامها وهدفها الأساسي، ولذا ينبغي أن تتضمن التنمية في مفهومها الواسع والشامل تنمية قدرات ومواهب الانسان.

٧ ـ عدم الانغلاق على التجارب والنماذج التنموية الخارجية، فلا بد من الانفتاح على

التجارب، وضرورة تكييف ما يتلاءم منها مع طبيعة دوافع المجتمعات المعنية، انطلاقاً من أن التنمية عملية بيئية من ناحية أو أن الحضارة الانسانية كل متكامل تؤثر وتتأثر من ناحية ثانية، وأن العالم الذي نعيش فيه كما يوصف عبارة عن «قرية كوكبية» من ناحية ثالثة.

٨ ـ تنمية مبدأ أو روح التعاون على المستويات كافة. فالتنمية والانماء حلقتان متلازمتان ـ سواء أخذ هذا التعاون على المستوى العالمي في صورة «حوار أهل الشمال وأهل الجنوب» أو صورة «الحوار العربي الأوروبي»، أو صورة التعاون والحوار بين أهل الجنوب أنفسهم، ولا بد من تضافر الجهود الدولية في هذا المضمار.

المراجـــع

(١) د. علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١١.

(٢) V.R. Mehta, «The Concept of Political Development,» in J.S. Bains. R.B. Jain (eds.), Contemporary Political, (India: Humanities Press, 1920), p. 144.

(٣) Ibid, p. 144.

(٤) Lucian pye, Aspects of Political Development, New Delhi, 1966, p. 16 (Boston, Little Brown 1966), p. 26-67.

R.T. Holt and J.E. Furner, The Political Basis of Economics Development (N.J.: D. Van Nostrand Co. Inc. 1966), pp. 7-24.

(٥) G.A. Almond and Coleman, The Politics of the Developing Areas (N.J.: Prentice - Hall Inc., 1960), p. 105.

(٦) S.P. Huntington, «Political Development and Political Decay,» World Politics, April 1963, pp. 392-3.

(٧) Samuel Huntington, «Political Modernization of America and Europe,» World Politics, Vol. 18,)1966), pp. 376-414.

أنظر: د. السيد عبدالمطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١)، ص ٧٦. وكذلك: د. علي الدين هلال، مذكرات في التنمية السياسية.

(٨) S.N. Eisenstadt, «Breakdwn and Modernization,» Economic Development & Cultural Change (July 12, 1968), pp. 345-367.

– Modernization: Protest & Change (N.J.: Prentice - Hall Inc., 1966), p. 1-19.

(٩) W.W., Rostow, The Stages of Economic Growth (Cambridge. Cambridge University Prese 1960), pp. 4-16.

(١٠) V.R. Mehta, op. cit., p. 146.

(١١) L.I. Rudalph and S.H. Rudolph, The Modernity of Tradition: Political Development in India (Chicago, 1967), pp. 13-14.

(١٢) Lucian Pye, op. cit., p. 44.

(١٣) G. Myrdal, The Challenge of Poverty (London: 1970), pp. 408-4.

(١٤) V.R. Mehta, op. cit., pp. 151-2.

(١٥) A. Bendavid and I. Bendavid, «Ceveloped and Undeveloped: A Radical View of Constructive Relationship,» International Development Review, Vol. 16, No. 1, (1974), p. 10.

(١٦) VMRM Mehta, op. cit., p. 153.

(١٦) أنظر: تقرير نادي روما.

(١٨) Ibid, p. 154.

(١٨) Ibid., p. 154.

(١٩) في أزمات التنمية السياسية: أنظر:

د. ناجي صادق شراب، دراسة موجزة في أبعاد التنمية السياسية (القاهرة: د ن، ١٩٨٤)، ص ٦٠ ـ ٧٥.

(٢٠) CH Dodd, Political Development, London Macmillan, 1972, pp. 21-28.

أنظر بشكل عام د. السيد عبدالمطلب غانم، مرجع سابق ص ٧٦.

Almond A Powell, G.B. Comparative Politics: A Development Approach (New Delhi: Amerind, 1972), pp. 34-4.

(٢١) أنظر CH Dodd, op. cit., pp. 16-20.

د. أحمد شكارة: نماذج التنمية السياسية.

وأنظر بشكل عام: Vicky Randall and Robin Theo Bald, Political Change and Underdevelopment: A Critical Introduction to Third World Politics (L(London: Macmillan, 1985), pp. 137-177.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه النظريات ومضامينها الفكرية.

أنظـــــــــــــر VICK Randall and Robin Theo Bald, Political Change and Underdevelopment: A Critical Introduction to Third World Politics (London: Macmillan, 1985).

د. عبدالخالق عبدالله، التبعية والتبعية السياسية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦).

(٢٣) د. فوزي منصور، انتفاضة العالم الثالث واستراتيجية التنمية الموجهة للداخل والمعتمدة على الذات، في المعهد العربي للتخطيط، أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط، العام الدراسي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٩)، ص ١٥٥ ـ ١٦٥.

(٢٤) د. سمير أمين، التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية، المستقبل العربي، العدد ١٣ (نوفمبر ١٩٨٦)، ص ١٠١.

(٢٥) د. عمر التومي الشيباني، مفهوم ومبادىء وأهداف التنمية السياسية العربية، الفكر العربي، العدد ٣٥ ـ ٣٦ (سبتمبر ـ نوفمبر ١٩٨٣) ص ١١٤ ـ ١٢٦.